بعض الإصلاحات الداخلية في عهد الإمبراطور البيزنطي أنستاسيوس الأول (491-518 م).

إعداد

إيهاب صديق حميدة العربي، طالب دكتوراه - قسم التاريخ – كلية البنات – جامعة عين شمس.

إشراف

أ.د/ أحمد إبراهيم الشعراوي، أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية - بكلية البنات جامعة عين شمس.
ملخص البحث

لاقت الحضارة البيزنطية اهتمام الإمبراطور أنطونيوس الأول (491–518 م)، وشملت إسهاماته كافة جوانب المجتمع تقريباً، إيماناً منه بدوره كإمبراطور في تقدم ورقي المجتمع.

ولكي يحقق أنطونيوس إنجازاته، كان لزاماً عليه أن يصدر مجموعة من القوانين والمراسيم، لها صفة الإلزام في التطبيق والتنفيذ، بالإضافة إلى خسن اختيار المؤهلين من مساعديه، الذين تمت على أيديهم كثيراً من التشريعات في شتى مجالات المجتمع.

وليس هناك شك في أن إسهامات أنطونيوس الأول الحضارية، كانت مثار إعجاب المؤرخين والباحثين على حد سواء، ويكفي دوره في إصلاح النظام المالي، فقد تولى حكم الإمبراطورية، وكانت الخزانة على وشك الإفلاس، وتركها وهي تمتلك بالآلاف من أرطال الذهب، التي لا يمكن عدها أو حصرها، وهذا دليل على رغبة الإمبراطور في الإصلاح.

الكلمات المفتاحية: الإمبراطور أنطونيوس الأول، العصر البيزنطي، إسهامات أنطونيوس الحضارية، مساعدو أنطونيوس.
ABSTRACT

Emperor Anastasius I (491-518 AD) was highly concerned with prosperity of the Byzantine civilization, whose contributions covered almost all aspects of society. This reflects his believing in his role as an emperor in the progress of society. In order to attain his achievements, Anastasius was required to issue a set of laws and decrees, binding in their application and implementation, as well as his wise selection of qualified assistants, who issued a lot of legislatures in all areas of society.

There is no doubt that the contributions of Anastasius I in civilization, impressed historians and researchers alike. It’s sufficient to mention his role in the financial system reform. When he began his rule of the empire, the Treasury was on the verge of bankruptcy, but he left it filled with uncountable thousands of pounds of gold. This is evidence of the desire of the emperor in reform.

**Key Words:** Emperor Anastasius I, Byzantine civilization, contributions, assistants.
لعبت الحضارة البيزنطية دورًا كبيرًا في تشكيل الحضارة الإنسانية، وانقسمت كغيرها من الحضارات إلى قسمين، مادئ يتمثل في التشريع بدلاً من الم단، والكنانس، ومد الطرق والجسور، ومعنوي يمثل في التشريعات، وتعد الأخرى من أهم إنجازات أنتساسيوس الحضارية، ليس لأنها تهدف فقط إلى ضبط أمور المجتمع، بل لأنها تعود مؤشرًا رئيسيًا على مدى اهتمام الإمبراطور بأمور رعاياه، وبعض هذه النقطة تظهر أهمية الإمبراطور كمشرّع ومصلح اجتماعي.

وتشريعات أنتساسيوس لا تعد أن تكون مجموعة من القوانين أو المراسيم، لها صفة الإلزام في التطبيق والتنفيذ، صدرت في ظل ظروف وملاجعات محددة، فهي إما قرارات يتخذهما الإمبراطور بعد عرض المشكلات عليه، وأما ردها على Responsa التساؤلات التي يبعث بها موظفوه، وإما توجيهاته إلى الموظفين التابعين له(1).

وتظهر تشريعات أنتساسيوس في شكلين، الأولي تشتمل الجانب الإداري، وغالبًا تتضمن مزايا وامتيازات لبعض الهيئة المعاينة له في الحكمة، والثانية تشتمل باقي جوانب المجتمع الدينية والاجتماعية والقضائية والعسكرية المالية، وذكر كابيزي(2) أن الشه النمسي للدراسات التاريخية والقانونية والتنقيبية، يقف عائلاً أمام أي باحة أو دار لتشريعات لمعرفة الأسسا الاقتصادية والبنية الإدارية الإمبراطورية أنتساسيوس، كما على العكس من ذلك بالنسبة إلى عهد جستنيان.

ولذا في أن رغبة الإمبراطور التابعة عن قناعة تامة بأهمية تحقيق إنجاز أو إصلاح على المستوى الشخصي، لم تكن سبباً رئيسياً لإصدار تشريعات، بل كانت حاجة المجتمع الشديدة إلى مثل هذه الإصلاحات، هي الدافع الأكبر وراء إصدار تلك التشريعات.

ولذا يُنتج أنتساسيوس تشريعاته، كان عليه أن يحيط نفسه بمجموعة من المستشارين الذين يستمد منهم قراراته ويُصّدر أحكامه بناءً على آرائهم، يأتى

(2) Ibid.
العدد السادس عشر(٢٠١٥) الجزء الثاني

الذي شغل منصب الوالي البرايتوري Marinos of Apamea على أساسهم مارينوس الأباتي (٥١٢ – ٥٤١ م)، والذي كان مسؤولاً عن التشريعات الإدارية والمالية، وكانت نصائبه محل اعتبار وتقدير من جانب أنستاسيوس(١)، أما ليونيوس Leontius الذي شغل منصب الوالي البرايتوري عام ٥٠ م، وزونكوس Zoticus الذي شغل نفس المنصب (٥١١ – ٥٤٢ م)، فقد أشرفا على بابا التشريعات لاسيما القضائية، بحكم اشتغالهما بالقانون والمحاماة(٢)، ويمكن القول أن أنستاسيوس حقق إنجازاتًا لا يُفضل كفاءاته الإدارية الفذة فحسب، بل لأنه أقنع اختيار المؤهلين من معاونيه، الذين تمت على أيديهم كثيراً من التشريعات في شتى مجالات المجتمع على النحو الآتي:

أولاً: الجانب الإداري:

كانت منظمة الإدارة تُعانى العديد من المشاكل، التي تعوقها عن أداؤها، وكان على أنستاسيوس مواجحتها والعمل على حلها، حتى يمكن دولاب العمل من تأدية مهامه، وأبرز مثال The thirty or forty prescription على ذلك تحابيل بعض موظف من مجالس المدن واستغلالها بما يُخالف مصلحة الدولة، حيث ادعوا أن الوظائف تسقط عن أصحابها بعد مرور أربعين سنة من شغله، الأمر الذي عارضه الإمبراطور بموجب قانونه الصادر عام ٤٩١ م، وألزمهم بالعودة إلى نفس وظائفهم السابقة، لأن قانون التقدم يُطبق على الملكيَّات، ولا يُطبق على الوظائف أو المناصب الحكومية(٣).

وهناك قانون آخر لأنستاسيوس صدر عام ٤٩٢ م، حدد فيه رئيس إدارة السجلات من مذبحة تعيين أي موظف دون إذن كتابي منه، ومن يُخالف ذلك يُعاقب بمصادرة ممتلكاته(٤)، والقانون يعكس رغبة الإمبراطور في محاولة الفساد الذي استمر ناسكًا.

(٢)Capizzi, Op, Cit., p. 141.
(٣)Codex Justinianus, Eng Trans by Blume (F.H), (University of Wyoming, 2005), Without Pages Number, on the Internet: http://www.uwyo.edu/lawlib/blume-justinian VII.39.5.
(٤)Codex Justinianus, VII. 39.4.
في تلك الإدارة، إذ يُمكن أن يتلاعب موظفو الإدارة في الأسماء المُرشحة لتولى مناصب مُهمة، وما يُمثل ذلك من خطر على المصلحة العامة.

كان شراء الوظائف كان من أكبر آفات الإدارة، حيث جرت العادة أن يدفع الموظف في إدارة السجلات مبلغًا من المال إلى رئيس إدارته، مِقابل موافقة الأخيرة على ترقيته إلى منصب "مساعد رئيس". بقصد الاستفادة من مزايا تلك الوظيفة، بما دفع أنسابيوس إلى إدخال تعديل على نظام ترقية موظفي بموجب قانونه الصادر في ٤٦ م، وبمقتضىه يحصل الموظف على المبلغ الذي دفعه عند إحلاله إلى التقاعد أو إلى وفاته أو دانتيه عند وفاته، وذلك من خلال المبلغ الذي سيدفعه شارع الوظيفة الجديدة، ولاشك في أن هذا التعديل ما هو إلا محاولة من جانب أنسابيوس لرفع كفاءة موظفيه وضعفهم أمناء وشرفاء.

وتظهر كفاءة أنسابيوس في إدارة شؤون الدولة من خلال تعامله مع "مشكلة نقص القمح" اللازم لاحتياجات السكان، ويمكن القول أن الضرورة فرضت نفسها على الإمبراطور وأجبرته على شراء القمح فيما عُرف بسياسة "شراء الإجبار" بموجب Forced Purchase قانونه غير المؤثر، الذي حدد فيه شروط وقواعد الشراء على النحو الأتي، أولًا: لا يجوز إجبار ملاك الأراضي على البيع الإجباري إلا في حالات الضرورة فقط، بموجب أمر إمبراطوري، ثانياً: إذا تجراً أي مسنول وفرض البيع الإجباري دون أمر إمبراطوري، وبما يُخالف القانون، يُعاقب بغرامة قد حسم من الذهب ويُفقد منصبه ويُخصب للعقاب الشديد، ثالثاً: يقصر البيع الإجباري على ما هو فائد أو زائد عن حاجة ملاك الأراضي، لأنه كانت إدارة السجلات متاحة بإعداد كشف تضمن أسماء المرشحين لصون الوظائف مجالس المدن والترميم، قناة العبد، قائد الحكومة Quaestor، كان الكوستور (Codex Justinianus, I. 30.1).

(1) Codex Justinianus, XII. 19.7.

شراء الوظائف أو بيع المناصب، نظام قانوني اتبعه بيزنطة في بعض الوظائف، وكان منصب حاكم المقاطعة Governorship أكثر المناصب طلباً وأعلاها سعراً في القرنين الخامس والسادس الميلاديين، واختلف الهدف من شراء الوظيفة، فأما الكسب المادي أو المكانة الاجتماعية أو النفوذ السياسي أو التخلص من واجبات الخدمة المدنية.


(2) Codex Justinianus, XII. 19.11.

انظر أيضًا، رينسين (ستيفن)، الحضارة البيزنطية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويش، القاهرة، ١٩٦١ ص ٩٥.

من غير العدل أن يُحرم إنسان من أشياء يحتاجها وتباع للآخرين، ومن يُخالف ذلك يتعرض لغرامة قدراها مائة رطل من الذهب بالإضافة إلى حرمانه من منصبه، رابعاً: السعر الإجباري الذي تدفعه الحكومة لملاك الأراضي مقابل شراء ما يفيض عن حاجتهم، يكون بنفس السعر الذي تبيع الحكومة لأصحاب الحاجة أو الفقراء، لأنه من غير العدل أن يُجب أن ما يكون بيع محصوله بسعر ما، ثم يباع بعد ذلك بسعر السوق السائد، خاصاً: إذا فرض البيع الإجباري بواسطة أمر إمبراطوري، وتجاوز ما سمي بطلب بما يزيد عن الكمية المفرطة، يدفع غرامه قدراها خمسون رطلًا من الذهب ويُفق وظيفته، ساماً: إذا كان ملاك الأراضي يبيعون بضمان للدولة، يدفع سبعة رطلًا من الذهب قبل أن يطلب منهم المحصول، ولا يُسمح لأحد بأن يدفع لهم ذهبًا مغشوشًا، أو يُسمح للمبلغ على أسئة أو استخدام أي وسيلة تلقح الضرر والخسارة بمالك الأراضي، ومن يفعل ذلك يُغرم بمقدار أربعة أضعاف العش في العمولة وكذلك بالنسبة إلى المبلغ المقصط، أما إذا كان ملاك الأراضي يبيعون بضمان للدولة وعجزوا عن دفعها، فلا يدفع لهم ذهبًا ويحتفظ به في الخزانة العامة، بشرط أن يكون قيمة البيع الإجباري لمحصولهم مساوية لمبلغ الضريبة، سابعاً: يُستثنى إقليم تراقيا من سياسة البيع الإجباري في حالة تعرضه لهجمات الجرمان، التي أدت إلى فرار ملاك الأراضي وتنافس المحصول، أما في أوقات السلم فتُطبق على الإقليم نفس السياسة التي تطبق على كافة أقاليم الإمبراطورية، ثامناً: تستمر سياسة البيع الإجباري في الإسكندرية بالرغم مما شهدته من أحداث، إذ أنها تؤثر الجزء الأعظم من تنوين الجنود، تاسعاً: يتؤكّد حكّام الأقاليم من إعلان السعر الجبري للمحصول في الأوقات والأماكن المحددة له، عاشرًا: يُغرم حكّام الأقاليم وجماة المدن بغرامة قدراها خمسون رطلًا من الذهب، إذا انتهوا القانون، أو قصروا في إبلاغ الإمبراطور بمجرKLX.

والقانون بصورته الساقفة له عيبه ومزاياه في نفس الوقت، وتمثل عيبه في أمرين:

الأول: وجود قيود على إرادة المنتجين في بيع محصولهم لم يشاؤون وبالسعر الذي يُحددونه، مما ألحق ضرراً بآرائهم(1)، الثاني: ارتقاء "تسجيل الحسابات" في الجيش من الفرق بين السعر الإجباري والسعر الذي يبيعونه للجنود، فيما عرف اقتصادياً باسم Record Keepers.

---

(1) Codex Justinianus, X. 27.2.

(2)Codex Justinianus, X. 27.3.

(3) رستوخوزف (ميزاهيل)، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي، ترجمة ومراجعة: زكي على ومحمد سليم سالم، القاهرة 1957، الجزء الثاني، ص 143.
السوق السوداء

وبالرغم من ذلك، فإن مزايا القانون تفوق عليه، وتتمثل في المصلحة العامة التي تتحقق من خلال ثلاثة جوانب، الأول: تمويين فرق الجيش، والثاني: إطعام فقراء بيزنطة الجنائن، وبذلك تكون الإمبراطورية في مأمن من حدوث ثورة أو تمرد يقلب أحوالها رأساً على عقب، ويُدير عقارب الساعة إلى الوراء، والثالث: تشتيت التجارة الخارجية من خلال مفاوضة الفائض من استهلاك القمح بسلع مثل القنب والشمع والعمل والفراء وغيرها من السلع التي تمس احتياجات المواطنين.

ولا تقتصر إسهامات أنشطة الإمبراطورية على ما سبق ذكره، إذ تتضمن مزايا وامتيازات لبعض موظفي الهيبات المعاونة له في الحُكم، تقديرًا لدورهم واعترافًا بفضله، يأتي على رأسها "المجلس الإمبراطوري" وتقتضي المزايا الممنوحة لهم في مُجملها على تقليل الرسوم القضائية، وكذلك رسوم الحصول على نسخ من أوراق الدعوى، ولا يتم استدعاهم إلى المحكمة، إلا بأمر كتابي كنوع من التكريم والتشريف لموظفي السابقين.

ولم يكن "مبعوث الإمبراطور" بناءً على كرم وعطف الإمبراطور، فقد شملت الأحداث بالعديد من المزايا مثل إعاناتهم من أتعاب المحاماة المستحقة عليهم في الدعاوى المرفوعة ضدهم، وكذلك رسوم الدعاء التي يرفعونها ضد خصومهم، واختيار ضامناً من بين أفرادهم كلفتهم في مُعاملاتهم المالية مع غيرهم دون الحاجة إلى غرائب، ولم تقتصر المزايا عليهم إبان الخدمة، بل وبعد تقاعدهم عن العمل.

(1) Codex Justinianus, XII. 20.6.
(2) Codex Justinianus, XII. 21.1 and 2).
(3) Codex Justinianus, XII. 21.8.
(5) رستوفز، نفس المرجع والجزء، ص 100، ص 1829، (شفة، تأريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة أحمد محمد رضا، مراجعة عز الدين فودة، القاهرة، 1985، الجزء الأول، ص 15.
(6) Codex Justinianus, XII. 20.1 and 2).

(7) Codex Justinianus, 12.37.19.

(8) Codex Justinianus, XII. 20.1 and 2).
بالمвладع من Advocates Imperial Exchequer "محامو الخزانة العامة" المزايدة بعد تفاؤلهما في العمل، وتمثل في ممارسة مهمة المحامين بعد تفاؤلهما وأفضلية أنباههم عن غيرهم من الغرباء في الانضمام إلى نقابة المحامين، ويكون التحالفات مجانًا دون رسوم، شرطية إتمام دراسة القانون وفق الفترة الزمنية المحددة، وحذرهم بمرتباتهم بعد تفاؤلهما عن العمل، وتؤود إلى ورثتهما بعد وفاتهما، وإفاعتهم من واجب الخدمات المدنية إذا كانت ضد Rugh يتمه(1).

ثانياً : الجانب المالي :

لم يغفل أنتسانيوس الجانب المالي أو الاقتصادي في برنامج إصلاحاته، حيث بذل جهوداً فائقة تركت انطباعاً يُتحقق التقدير والإعجاب، وذكر كابيريز "أنه كله تمعن المؤرخون بأبحاثهم ودراساتهم، كما اكتشفوا المزيد من الحكماء النادرة لهذا الحاكم وممارساتهم الفائقة(2)، ودلل على ذلك برأى فازيليف "سياسة أنتسانيوس الداخلية التي لم تتم حتى الآن دراستها وتفريشها بما يكفي على الصعيد التاريخي، تحمل بصرة نشاط مكنش منصب على أهم مشاكل الحياة الاقتصادية والمالية للإمبراطورية(3)، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : ما هي تلك المشاكل ؟ وكيف تغلب عليها الإمبراطور ؟ وما هي الآثار المترتبة على ذلك ؟

تولى أنتسانيوس عرش الإمبراطورية البيزنطية في ظل ظروف مالية صعبة، فالخزانة تُعاني من الإفلاس الشديد، لا بسبب الخسائر التي تكبدتها على يد الودنال عام 468 م، لكن بسبب الأمور التي أهدرتها في العهد الإيبروري، وفرض ضرائب باهظة على سكان المدن والريف على حد سواء، وإذا أضفنا إلى ذلك تدهور قيمة العملة وندرتها في المعاملات التجارية، أدركنا في نهاية الأمر حجم المشكلات التي واجهها الإمبراطور.

كان تسديد الضرائب هما ثقيلاً يجثم على صدور الناس، كما حل موعد دفع الضريبة، وهذا الهم ليس سبب قيمة هذه الضرائب، ولكن عدها الكثير، الذي ضرب منه الناس وأتقل كاهلهم،

(1) Codex Justinianus, II. 7.21.
(2) Codex Justinianus, II. 7.24.
ومن هذه الزاوية شرع أنستاسيوس في إصلاح نظام الضرائب، والذي عُرف باسم "الإصلاح المالي".

**Occupation tax or Chrysargyrion**

ألغي أنستاسيوس ضريبة "المهن الحرفية" بموجب قانونه الصادر في مايو 498 م (1) . وهذه الضريبة كما يبدو من اسمها يدفعها التجار وأصحاب الحرف والحرف والبغايا وجامعة القصمة وحائزو رؤوس المالكية، والآخرين كل من يقدر خدمة ويتلقى أجورها نقدًا (2) ، وكانت واحة السداد كل أربع سنوات، بيد أنها كانت تُقسَط على أربع سنوات، بمعدل الربع كل عام، وكان نصف عائدها يُخصَص للصرف على الأشغال العامة في المدن الكبيرة والجسور وأحواض بناء السفن وتنظيم المراحيض العمومية من القذاورات والنصف الآخر يُخصَص لصالح الخزينة العامة (3) . وكان دافع الضرائب مسجلين في سجلات رسمية بحيث يصعب معه الإفلات من تلك الضرائب، ويكفي أن حرف مدينة الها وودهم كانوا عليهم دفع مائة وخمسين رثالًا ذهبيًا، وكان مصير الذين لا يدفعون السجن أو التعذيب (4) .

وبالرغم مما كانت تجبيه تلك الضرائب من أموال، فإن أنستاسيوس قد ألغىها بدائع من اعتبارات دينية وأخلاقية، إذ رأى أنه لا يتفق مع تعاليم الكنيسة أن تستفيد الدولة من نشاط البغايا (5) ، لذا قام بجمع سجلات الضريبة من كل الأقاليم وأحرقها وسط الهيبودروم (6) ، ودعم الإمبراطور إجراءه بغزامة قدرها مائة رطل من الذهب على كل من يخالف أمواره سواء كان

---


(2) Ancestor,重要意义 of the Byzantine, the state's fiscal system (توم 2، ص. 323-324، القاعديه، 1961، ص. 53.


العدد السادس عشر (٢٠١٥) الجزء الثاني

من كبار الموظفين أو المواطنين(١)، ولا شك في أن إلغاء هذه الضريبة قد أراح العبد عن كاهل الكثير من السواد الأعظم من الأهالي، وقد وصف أحد المؤرخين المعاصرين لأنسابوس بهجة أهل الرها يوم أن علموا ب-navigation هذه الضريبة البيضية بقوله "عيدوا للأمر لمدة أسبوع كامل، وقرروا الاحتفال بالذكرى كل عام"(٢).

وكما اهتم أنسابوس بأحوال سكان المدن، فقد اهتم أيضاً بأحوال سكان الريف، حيث انقصق ربع "ضريبة الماشية" في مقاطعات Animal Tax or Animarium Tributum أسايا الصغرى وبونطس(٣)، وتعد الأخيرة من الضرائب الجائزة، لأنها اعتبرت الماشية قوى إنتاجية كالإنسان الحر، الذي يعمل ويدفع ما عليه من ضرائب الدولة، فتقلل بذلك كاهل أصحاب الملكيات الصغرى، وبالرغم من تأخر ذلك الإجراء، فإن الإمبراطور كان يرى إلغاؤها تماماً لواجث تسيقه المالي إلى ذلك(٤).

وقد وجه اقتداً إلى أنسابوس مفاده بأن الأخير عمل على تحويل ضريبة الميرة العسكرية من ضريبة عينية إلى ضريبة نقدية لتسوية العجز في الخزانة العامة الناتج عن إلغاء ضريبة المهن الحرفية(٥)، ولاحبحر يرى أن ذلك الطرح غير دقيق وينبغي إلى توضيح.

كانت معسكرات الجنود تُعاني من سوء حالة المهرة العسكرية، بسبب عامل المسافة، وبعدها عن مراكز الإمدادات الرئيسية، مما دفع الإمبراطور إلى إصدار قانونه غير المُرْجَض، أزم فيه ملاك الأراضي بساد ضريبة الميرة ذهباً لا فضلاً، باستثناء مصر وشمال أفريقيا، حتى من أهالي المناطق التي يعيشون بجوارها بمسار أقل من Annona يتسنى للجنود شراء تمويلهم من Annona السعر الجبلي الذي تعرضه الخزانة العامة، ونوعية أفضل مما كانوا يحصلون عليه من قبل.

(٣) انظر أيضاً: محمد فتحي الشاعر، المرجع نفسه ص ٦٦.
(٦) السيد البار العربي، المرجع نفسه ص ٣٣.
(٧) تُعد ضريبة الميرة العسكرية من الضرائب الشائعة، حيث يدفعها ملاك الأراضي سنوياً إلى خزانة الدولة نظير ما تبلغه الأرض من محصول، وكانت فيهما متغيرة حسب المساحة المزروعة، وتُعتبر القوانين مدى حرص الأباطرة على عدم المغالاة في تدفق قيمتها، كما تُلزم مدى حرصهم على جبايثها في أوقاتها المعتادة وعدم استنفاد أحد من جبايثها.
(Codex Justinianus, X. 16. 3 and 4).
لضمان استمرار عمليات البيع والشراء، أنزل الإمبراطور جنوده بعدم المساومة مع الأهالي، كما أنهم الآخرين بالبيع لجنوده، وبغرامة إذا نفروا اتفاقهم مع الأهالي (1).

وهنالك حدث أن أنسانيوس ضرر الميرة العسكرية من ضريرة عينية إلى أخرى نقدية

بهدف إعاقة الجنود، وإذا أضفنا إلى ذلك الاعتقاد اعتبارات أخرى ثانوية تمثل في التخلص من

تكافيف نقل القمح الباهظة، وإهدار كميات كبيرة منه أثناء نقله من مناطق إنتاجه إلى أماكن تخصيبه،

والقضاء على "مرتزقة الجرائم العسكرية أو التموين"، أدركنا في نهاية الأمر، حجم المناقش التي

عانت على الدولة من وراء ذلك الإجراء (1).

وقد اتخذ أنسانيوس عدة إجراءات لتقيقذ الحجز في الخزانة العامة الناتج عن إلغاء

ضررية المهن الحربية وتخفيف ضريرة الماشية، وقد لجأ في ذلك إلى طرق أخلاقية ومشروعة

مثل تقليل المبالغ المخصصة للفنقات البلاط، وإلغاء المبالغ السنوية التي خصصها الإمبراطور

زيتون إلى بنى جلدته من الإيسوريين، والتي عرفت باسم "يليسوريا"، Isaurica، وتبلغ حوالى

خمسمائة رطل من الذهب،(1) كما زاد من رسوم السفن المارة في مضيق البسفور والدرندل،

نظير حمايته Hieron و Abydus التي كان يحصلها أسطول الإمبراطورية في أيبيدوس

تلك الممرات البحرية فائقة الأهمية،(4)، وأنشأ منصبًا جديداً عرف باسم "مسنول ضابع

الإمبراطور".

بقصد الإشراف على ضياع الإمبراطور The Count of the Imperial Patrimony

وتخصيص عائدها لصالح الخزانة العامة، وهذا دليل على نية الإمبراطور الجديرة بالإعجاب

أن يضع في خدمة الدولة أموال التاج"(8).

---


(2) انظر أيضاً زيارة محمد عطا، الدولة البيزنطية من قسطنطين تحت أنسانيوس، القاهرة، بدون تاريخ، ص 219.

(3) علق سيدصره، تاريخ الدولة البيزنطية، القاهرة، 2012، ص 23.


(7) Codex Justinianus, I. 34. 1; See also, Stein (E.), Histoire du-bas Empire, Tome II, (Paris, 1949), Tome 2, p. 206; Capizzi, Op, Cit., p. 146.
كان تكاليس وتسبب عمال الضرائب في أقاليم الدولة، أحد أسباب نقص حصيلة الدولة من الضرائب، إذ كان بعض دافعي الضرائب يدفعون إيرادات عرفت باسم "الإندوميتا" مقابل خدمات متعلقة بتقصيل الضرائب تتمثل في تأميم سداد أقساط الضرائب المستحقة عليهم، ومن هنا شرع أنسابيوس في إصلاح نظام تقصيل الضرائب بعد أن يأس من كفاءة موظفي المحليين، لذا أرسل موظفين خصوصيين لذلك الأمر، لتحصى مهامهم في الري واجبار دافعي الضرائب على سداد أقساط الضرائب المتأخرة عليهم، ومن هنا عرفوا باسم "الملزمون" أو "المجبورون". (1) Compulsors or Vindices.

كان "الملزم" أو "المجبير" يرسل بعد شهرين من انقضاء المدة المحددة لسداد أقساط الضرائب، ويحصل على راتبه وفقاً للمبلغ المحصل من الإقليم، ويتحمل حاكم الإقليم ومساعديه وعمال الضرائب راتبه، لأنهم كانوا السبب في إرساله، وإذا تقرر إرسال "الملزم" آخر، فتراتبه يدفعه الأشخاص الذين كانوا السبب في إرساله، أي حاكم الإقليم ومساعديه ومحصل الضرائب المحليين و"الملزم" الأول، وأنذر الإمبراطور هؤلاء بغرامة قد لا تقل عن رطايا من الذهب إذا خالفوا أوامرهم. (2)

اختفت المصادر في الحكمة على إصلاح أنسابيوس سالف الذكر، في بينما اتهمه إيفاجريوس بتخريب المدن وتقبيض أبادي سلطات البلدات وتضاؤل حصيلة الضرائب، امتدحه برسبكيان ورأى فيه دعماً حقيقياً للสบายين والمزارعين وخلاصاً لهم من ظلم وتعسف محصلي الضرائب المحليين. (3)

والبحث لا يتفق مع ما ذكره إيفاجريوس، لأن عمل "الملزمين" كان مقصوراً فقط على المتخلفين أو المتلاشين في دفع الضرائب، أي أنها كانت منوطتة بالجزء وليس بالكل، وبخصوص تقبيض أبادي سلطات البلدات، فهو غير دقيق، لأن أعضاء مجالس المدن أو البلدات.

حسن عبد الوهاب حسين، المرجع نفسه، ص 88

(Codex Justinianus, I. 34. 2 and 3).


(2) Codex Justinianus, X. 19. 9.

استمروا في تحسين الضرائب تحت إشراف "الملزمين"، وعلى هذا لم يكن عمل "الملزمين" انتقاصاً من تلك السلاطات بقدر ما كان إضافة لها، أما بشأن تناقص أو تضاؤل حصيلة الضرائب، فهو غير صحيح، لأن إصلاح نظام تحصيل الضرائب ساعد على زيادة دخل الخزينة العامة، كما سيتضح فيما بعد، وإذا كان هذا الإصلاح قد أفضح المجال لبعض التجاوزات التي صدرت بحق دافعي الضرائب، فإنَّه لا يبدو أن يكون سوى استثناء، ولا يمكن اعتباره قاعدة للحكم عليه.

راعى أنستاسيوس مصلحة الفقراء في دفع الضرائب، فلم يُجبَرَهم على دفعها مرة واحدة، وإنما على أقسام متساوية، بشرط ألا ينسرم العام الضربي دون دفعها، وخير مثال على ذلك ضرائب الأرمينيانا Armeniaca من قسطين(1)، كما أمر أنستاسيوس بعدم إجراء أي تغيير في مواضع دفع الضرائب، وما يخالف مصلحة دفعها، أو استثناء مسئول ما من دفع الضرائب المستحقة عليه، أو تأجيل ستاداتها دون إذن إمبراطوري، أو استخدام حصيلة الضرائب المخصصة للخزينة العامة في استخدمات غير المخصص لها، وحذر الإمبراطور من فعل ذلك بغَرامَة قدرها خمسون رطلاً من الذهب، بالإضافة إلى سداد مقدار العجز الذي تسبَّب فيه(2).

وبالإضافة إلى ما سلف ذكره، فقد اهتم أنستاسيوس بأحوال السكان في المناطق المنسوبة بكارثة طبيعية أو تأثير الحروب، حيث قام بتخفيف الضرائب على سكان مقاطعة ميزوبوتاميا عام 500 م، عندما اشتكى الأهالي من نقص المحصول بسبب الجراد(3)، كما أمر بنفس الشيء في المناطق التي تأثَّرت بالحرب مع الفرس (2 م. 500 - 505 م)، وأعَفى سكان آمن من الضرائب لمدة سبع سنوات بعد خروج الفرس من المدينة عام 505 م(4).

(2) Ibid.

بدأ العام الضربي في الأول من شهر سبتمبر من كل عام، وينتهي في نفس الشهر من العام الضربي التالي، وكانت الضرائب السنوية تُدَفَّض على ثلاثة أقسام متساوية في الأول من يناير January والأول من مايو May ولوحته من مايو May - سبتمبر September.

(Codex Justinianus, X. 16. 13).


مَزُوبِوتاميا* ولاية رومانية بحدها من الجنوب الشرقي في ولاية أسيوية، ومن الشرق وولادة الفرات، ومن الجنوب صحراء بداية الشام، كانت تضم بين عاصمة الولاية، وعلى أثر تخلي الرومان عن نصيبهم بموجب معاهدة 363 م، صارت آمن عاصمة الولاية.

وتمكّنّة للإصلاح الشربي السالف الذكر، فقد أجرى أنتستاسيوس إصلاحًا آخر على العمليات النحاسية المتداولة في عمليات البيع والشراء، ونال من وراء ذلك شهرة كبيرة، فقد اعتبره كابيزيز من أفضل الأباطرة البيزنطيين في الاهتمام بالتدلول النقدى بعد قسطنطين الكبير(1)، ونقل عن بارثليه Bertele ما يلي "هناك فريق من علماء النقد الآن يميلون إلى جعل بداية النقد البيزنطي بالمعنى الحصري في عهد أنتستاسيوس الأول، بسبب الإصلاح الذي أجرأه على العمليات النحاسية علّاً للفوضى السائدة في ذلك الحين"(2).

ومنذ اعتلاء أركانديوس Arcadius (398 – 408 م) مقاليد الحكم، لم يكن دور الصك تصدّى سوى تقوّد ذهبية وفانت من العمليات النحاسية، وكان نقص الأخيرة وانخفاض قيمتها، قد سبّب إزعاجاً ملموساً لدى معظم أفراد الشعب، بالرغم من وجود عمليات قضية كافية(3)، لذا بادر يوحنا رئيس دور الصك Comes Sacra Rumlarginitionum بالباقلوجونى John of phлагoney بالنشر إنذارى 954 م بإصدار الفوليس النحاس الجديد الذي يساوى أربعين نومي Nummi 3 ثلا ثعمليات نحاسية كأجزاء لهذا الفوليس الكبير مختلفة القيمة أي عشرون وعشر وخمس نومي على الترتيب(4)، ولذلك ففي أن تداول العمليات النحاسية الجديدة، قد عادت بفائدة كبيرة على سكان الأقاليم، إذ سهل بشكل ملحوظ عمليات التجارة بين الطبقات الفقيرة، وآتى في نفس الوقت هامشاً كبيراً من الربح للخزانت العامة من خلال عمليات البيع والشراء(5).

وفي ضوء ما سبق ذكره، يُمكن القول أن برنامج الإصلاح المالي قد أثار عن نتائج إيجابية تمثلت في تفادى الإفلاس وتحقيق توفير مالي مذهل جدير بالإعجاب، ويكفي إشارة يوجنا ليدز الذي عبر عن ذلك "وترك عند وفاته ألوفاً من أرطال الذهب، والتي يصعب عدها أو

---


أسد رستم، الروم، الجزء الأول، ص 137.
حصرها(1)، وجد بروكوبيوس القصيري نفس الإعجاب "وكان أنستاسيوس أعظم أباطرة الرومان حكمة وتدبرًا، وترك عند وفاته ثلاثمائة وعشرين ألف رطل"(1).

وإذا كانت إصلاحات أنستاسيوس قد ساهمت في دعم اقتصاد الدولة، فإن نفس الإصلاحات قد ساهمت أيضاً في ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، بما يُعرف "بزيادة رخاء المواطنين". جراء إلغاء ضريبة الهئي الشرفية وتخفيض ضريبة الماشية، والتوزيع العادل للأعباء الضريبية، وتشتيت المعاملات التجارية، وعمل تفعيل الأقاليم الشرقية بالحكم الإمبراطوري، وعدت انضمامها إلى الملك الفارسي أكبر دليل على ذلك، ولو كانت هذه الشعوب غير راضية عن حكم أنستاسيوس لسارعت بالانضمام إلى نفس الخصم، ولو بحجة الاختلافات المذهبية(2).

وبالرغم من إشادة المصادر بإصلاحات أنستاسيوس المالية، فإن من المصادر أيضاً من انتقدها، فقد اتهمه يوحنا ليدز بالتشبث في الفقر والجوع والمرض والخراب الشامل بسبب نعله، وزاد في تهمه مهندساً الإلهية سكيلانا صهره ماهرأ على Skilla وتحويلها إلى نقود(1)، وكرر خلفه جستن الأول(1) في الشكوى بأسلوب أقل سخريته مثماً إياه بأنه "وضع ضحية هوس التوفير"(3).

وبالرغم مما تنتظى عليه هذه الاتهامات من سخرية، فإنها تشكل في آخر المطاف مديحاً، لأن أنستاسيوس لم يكن بمثابة "الإمبراطور الجشع" أو "الجامع للأموال لنفسه وأسرته"، فقد كان ينفق بكروم إلى حد إثارة يوحنا ليدز نفسه "ولكنه من ناحية أخرى كان حكماً ومنتقاً وودعاً ونشيطاً وكثير الكرم ولا يغضب وشد الحرير على الأدب بحيث أراد أن يكافئ


(4)Codex Justinianus, II. 7. 25; See also, Vasiliev, Justin the First, p. 375.

مراعاتها. كان إذن طبيعاً، وكما قلت لم ينشأ قرئ أي طالب خانياً إلى حد لم تخل معه أية مدينة أو
قصر أو منزل أو موضوع في إمبراطورية الرومان بأسرها من إحساناته "(1)

وهناك نقد آخر مفاده إغفال أنتاستيوبوس شراء بعض حكام الأقاليم على حساب المواطنين
المواطنين المحرومين من حماية الحكم المركزي "(2)، لا عجب أن يكون هذا الأمر قد حدث في سنى
حكمه الأخير، يوم أن أصبح طاعناً في السن، ولم يعد قادرًا على احتواء الأوضاع، لكن يكفي أن
نضع في الاعتبار الشدة التي كافح بها الفساد في تولى المناصب، لندرك مدى محدودية مسئوليته في
مثل هذا الإحلال أو التحص الأمريكي." (3)

ثالثاً: الجانب القضائي:

حرص أنتاستيوبوس على تطوير القوانين لتناسب مع خدمة الإنسان ومصلحة المجتمع;
كما حرص على أن تأخذ العدالة مجراً بين المتقاضين في رسوم الدعاوى دون تمييز لأحد مما
كان منصبه، وذلك أكد الإمبراطور على مدى المساوية المطلقة بين الناس أمام شريعة القانون,
كما وقف ضد تجاوزات القضاة الذين يخالفون ضماناتهم من أجل تحقيق مكسب مادي.

و فيما يتعلق بنطوير القوانين، فيأتي على رأسها قانونه الصادر

Master of "Gifts" عام 46 م، والذي قصر بموجبه تسجيل "الهبات" على "مسجل الملكيات
Census" بعد أن كانت من اختصاص رؤساء المدن وقضاياها وحمايتها "(4)، والهدف من ذلك
تحديد الاختصاص أو المسؤولية، ومنع نشوب أية خلافات ومنازعات بين أكثر من جهة، فضلاً
عن سهولة الرجوع إلى الموظف المختص إذا ما استدعى الضرورة ذلك، وعاقب القانون المائح
للذبة بغراية مالية إذا ما تعرض لأي ضغط أو إكراه يجبره على تقديم الهبة، ولم تقصر العقوبة

(2) John of Antioch, Fragments, Eng Trans by Mariev (S.), (Berlin, 2008), p. 463.
(4) Codex Justinianus, VIII. 53. 32.

مسجل الملكيات، موظف يتبع إدارة السجلات، لتحصر مهامه في تسجيل الملكيات الزراعية في دفاتر رسمية خاصة
بها، وفي هذه الدفاتر تسجيل كل حيازة، ومقدار الضرائب الواجبة عليها، واسم دافع الضريبة سواء كان مالكاً أو
مستأجرًا، و نوع المحصول المزروع فيها، و سناً فيها، وكذلك حالة الملكية وتاريخ انتقالها من مالك لأخر.


حماء المدينة، أحدث هذا المنصب أساساً لمواجهة ظاهرة انتشار المحسوبية في إدارات الدولة المختلفة، وتسع سلطات "حماء المدينة" تمثل أموأ أخري مثل رفع الفقراء بأن تدير مكاتب "حماء المدينة" وتقوم بإدارة توزيع الأموال، وتخطر على السوق
و ضمان توزيعه بمختلف أنواع السلع، وحفظ الأمن في المدينة، ويشترط في الشخص المرشح لهذه الوظيفة حسن
النزاية والسعة الطيبة.

(Codex Justinianus, I. 55. 9).
على الملاح، إذ شملت أيضاً الممنوح له، وكذا من يقوم بتسجيلها، ولاشك في أن ممارسة الانتزاز الذي يتعرض له الضعفاء من أفراد المجتمع، كان أيضاً من أسباب صدور ذلك القانون.

وبخصوص رسوم القتال في المحاكم، فقد أوجب الإمبراطور بموجب قانونه غير المؤرخ على تحقيق المسافة بين المتقاتلين في رسوم الدعاوى، وبعبارة أخرى المسئول الذي يتمتع بإعفاء كل أو جزئي في رسوم القتال، ويرفع دعوى ضد شخص آخر، فإن الأخير يتمتع بنفس الدرجة من الإعفاء، وربما يكون تفسير ذلك هو منع المسئولين من أصحاب الإعفاءات من الكيد لآخرين بدعاوى قد تكون غير صحيحة ضدهم حتى يُبدونهم رسوم القتال، ومن خلال ما سبق يظهر حرص الإمبراطور على تحقيق العدالة المطلقة بين المتقاتلين، فهو من ناحية يُحافظ على الحقوق والامتيازات القديمة التي كانت تعفى بعض الأشخاص من رسوم القتال، وفي نفس الوقت يمنع هؤلاء من الكيد لآخرين باستغلال هذا الحق في الإعفاء من الدعوى.

وبخصوص التلاعب بأخلاق القضاة، وما يخالف القانون من أجل تحقيق منفعة أو مصلحة خاصة، فقد نبه أسناتسيوس عام 91، قضااته إلى ضرورة التمييز بين المراسم الإمبراطورية التي تُطبق قانون عام، وبين المراسم الإمبراطورية التي تُطبق قانون خاص وفي حالات معيينة، ولا تطبق بالضرورة على كل الحالات، وعبارة أخرى فقد حذر الإمبراطور قضاته من مغبة استخدام المراسم الإمبراطورية الخاصة كقانون عام، وهو نفس التحذير الذي أشار إليه جستنيان في صدر مدونته.

رابعاً: الجانب الزراعي:

---

(1)Codex Justinianus, VIII. 53. 32.

(2)Codex Justinianus, VIII. 53. 30; C. VIII. 53. 31.

(3)Codex Justinianus, VII. 51. 6.

(4)Codex Justinianus, XII. 10. 2; C. XII. 21. 8; C. XII. 35. 18; C. I. 3. 25 and 33.

(5)Codex Justinianus, I. 22. 6.

(6)Codex Justinianus, I. 22. 6.

انظر أيضاً مدونة جستنيان في القصة الرومانى، ترجمة عبد العزيز فهمي، القاهرة، 2005، ص ٩.
كان نقص العمالة الزراعية من أبرز المشاكل التي تهدد قطاع الزراعة، وكان على الإمبراطور أن يجد وسيلة لاستمرار زراعة الأرض دون انقطاع، لأن عدم زراعتها يعني أن تتكدس الخزانة العامة خسارة كبيرة، ومن هنا استلزم الأمر اتخاذ إجراء لضمان وجود عمال للأرض، وبالتالي استمرار زراعتها، وهو ما عُرف باسم "التشريع الزراعي"

(1) "Legislation"

ومع ذلك، لم يكن الإمبراطور أقل إدراكاً لقضايا مجتمعه من أسلافه البيزنطيين، فقد كان ملماً بحجم وطبيعة تلك المشاكل وسيل حلها، مما يمثله ذلك من أهمية كبرى في بناء المجتمع وتطوره.

و فيما يتعلق بإصلاح شأن الأمة، فقد أصدر الإمبراطور قانونه عام 497 م، الذي أجاز فيه للزوجة أن تباشر إلى الزياة الثانية بعد مرور سنة واحدة فقط من طلاقها، وليس خمس سنوات كما جرت العادة بذلك، بشرط أن يكون سبب الطلاق مخالفاً للأسباب المذكورة في قانون تيودوسيوس الثاني وفانتتاني، وقد أصدر الإمبراطور قانونه الصادر عام 510 م، الذي حرم

(1) Nicks, Op, Cit., p. 238.
(2) Codex Justinianus, XI. 48. 19; See also, Stein, Op, Cit., Tome 2, p. 208; Vasiliev, Byzantine Empire, p. 113; Capizzi, Op, Cit., 147.

الأخير أيضاً، السيد الباز العربي، المرجع نفسه، ص 77 محمد فتحي الشاذل، المرجع نفسه، ص 78.

كان الفن أو الأجر الزراعي حر بالفعل، وكان من حقه استلم المال، وتربيته لأبنائه، وأن يجد إلى القضاء ويُ يقوم الدعوى، بينما حرم العبود عن هذه الحقوق، وكانت الأفاني تكون على الأغلب من صغار العبيد الذين ساءت أحوالهم بسبب بطالة الضرائب، وبالتالي عجزوا عن زراعة الأرض، ومن ثم جُنح إلى تسليم أراضيه طالبأ لأعيان تطير حمايتهم من ظلم جماهير الأرض، وعرف هذا النظام باسم "الرومية Commendatio"، فقد تطور هذا النظام ليصبح نواة نظام "لأغراض Feudalist في العصور الوسطى.

(1) Nicks, Op, Cit., p. 239.
(2) Codex Justinianus, V. 17. 9; See also, Nicks, Op, Cit., p. 247.

الأسباب الواردة في قانون تيودوسيوس الثاني وفانتتاني هي: (1) تكون الزوجة ذاتية، أو متعاطية للسحر، أو فتاة، أو مثيرة بالوقت، أو ناشئة للقورن، أو معطاة مع العبيد، أو تمتعت بحرية في الولائم، ولا علم زوجها أو مواقفه أو تبيت في الخارج بلا علم معرفة ومقولة، أو حاولت قبل زوجها بالسهم، أو بالإفطار، أو متواطنة في مواسفة ما لقيت نظام الحكم، أو تبت تورطها بجرم الزنا، أو تبت تهدى عليه باليد.
بوجهه حفلات الرقص والمجون في كل مدن الإمبراطورية، لما لها من آثار سببية على المجتمع، إذ كان الأثرياء يضعون ثرواتهم بأكملها إرضاً لمعشوقيتهم وbanu rat al-ahmar المدعوم، مما أدى إلى إفلاسهم وزيادة حالات الطلاق وختام الأسرة 1. كما ينسب إلى الإمبراطور قانونه الصادر في عام 515 م، الذي أوجب بمقتضاة حق الأب في الحفاظ على حقوق أبنائه غير الشرعيين، شريطة أن يسجل ذلك في وصيته، حتى لا يتعرضوا لمكائد الأنساء بعد وفاة الأب 2.

كان لغياب الأب عن تحرير أبنائه من سلطتهم، أثره الكبير في تعطيل تلك الإجراءات، لاسيما إذا كان هؤلاء الأبناء يبعدون عن أبنائهم لظروف عملهم، فقد كان القانون يلزم الأب والأبناء بالحضور معاً أمام القاضي المختص من أجل كتابة لقد يحرر الأب ابنته بمقتضاة الأبان من سلطتهم، واقتصاداً لحال الوقت من جهة، وتسهيلياً للإجراءات القانونية من جهة أخرى، فقد أوجب الإمبراطور بوجهه قانونه على عدم

502 بعد النزام الأباء بالحضور إلى المحكمة، إذ يُمكنهم إرسال شهادة خطيئة إلى القاضي المختص تفيد بمقتضاتهم على تحرير أبنائهم، شريطة أن يعلن الأخيرين أيضاً موافقتهم في شكل شهادة خطيئة أمام نفس القاضي، عندئذ تكون إجراءات التحرر سليمة من الناحية القانونية 3.

لقد كانت هناك فردة جمة من وراء تحرر الأبان من سلطته أبيه، فعلى المستوى الشخصي يعني استقلاله في حياته واعتماده على نفسه، وبالآخرية الارتباط بن يحب وتأسيس عش الزوجية، والحصول على حقوقه كاملة في الميراث دون أن ينزع عنه أحد 4. وعلى المستوى الرسمي تعني تحمله واجباته المدنية المفروضة عليه، وأداء الضرائب باعتباره عضواً عاملاً في

(Codex Justinianus, V. 17. 8).


(2) انظر أيضاً سيد أحمد علي الناصري، الزوم والمشرق العربي، ص 35.


(4) Codex Justinianus, VIII. 48. 5; See also, Nicks: Op. Cit., p. 247.

(5) كانت إجراءات تحرير الأبناء من سلطتة أبيهم تم만 عند بلغ الأبناء السادسة عشر، حين يُقام في السبع عشر من شهر Libera، وهو يبلغ من القبائل النساء، ويضعون ياباً من طبلاء الإغاثة، ويذهبون إلى أول مرة مع أبناءه إلى القصور الروماني لتسجيل أسمائهم في قوانين المواطنين، ومنذ تلك اللحظة كان الأبان يعتبرون في نظر القانون رجلياً.

(6) سيد أحمد علي الناصري، الرومان من القرينة إلى الإمبراطورية، القاهرة، 1976، ص 101.)

(7) Codex Justinianus, VI. 48. 11.
المجتمع، والدفاع عن تراب الوطن من خلال تأديّة الخدمة العسكرية، والقيام بواجبات الوصى على إخوته وأخواته من القصر، طالما له الحق في ورايتهم. (1)

وإذا كان أنستاسيوس قد ألزم المحرين من أبنائه بواجب الوصى على القصر من الأوسا، مادام لهم الحق في ورايتهم، فقد ألزمهم أيضاً بنفس الواجب على القصر من ذوي بوجوب قانونه غير المؤرخ (2) والقانون له عيوبه ومزاياه، وتتمثل عيوبه في استمرار الوصى مدى الحياة، وما يتطلبه ذلك من أعباء بنية وعصبية، وتظهر مزاياه في تمنع الوصى بميراث القصر طوال حياته أيضاً.

وهكأن الإعفاء من واجب الوصى على القصر، فقد أشارت قوانين دقليانوس بالإلزام لهذه الوصى، وبالرغم من ذلك، فإنّه يمكن لصاحب الوصى أن يتخلى عن واجب الوصى لأمر ما على أقربائه القصر، فقد أُعى أنستاسيوس "سَّادة الصمت" في القصر الإمبراطوري من هذه الوصى، بموجب قانونه الصادر في 496 م، ومن المرجح أن يكون هذا القانون قد صدر بناء على طلبهم، لأن ظروف عملهم كانت تتضارب مع واجبات الوصى.

ووفقًا على أرواح البشر من الموت، فقد أُلغى أنستاسيوس "مصارعة الحيوانات المفترسة"، في جميع مدن الإمبراطورية 496 م، وقد أُسّد أنستاسيوس خدمة

---

(1) Codex Justinianus, V. 30. 4.
(2) Codex Justinianus, V. 70. 5; See also, Nicks, Op. Cit., p. 247.
(3) Codex Justinianus, V. 62. 25; See also, Nicks, Op. Cit., p. 247.

حدد القانون خمسين يوماً للاطعام من مهمات الوصى، بدأ من اليوم الذي يعنى فيه القاضي فرار الوصى لم يتصل إليه المهمة، ولا يعنى من تلك المهمة المختصون أو المعنون أو المزارعون أو العزر، وأعطى القانون محصلى الضرائب والملابس من واجب الوصى لظروف عملهم.

عظيمة للإنسانية بذلك القانون، فكم من روح أريقت دماً، لا لنسيء ارتكيه سوى تسلية وإنعام
نظارة السيرك!

ومراجعة لفرقاء مدينة الروها وظروفهم الصحية، فقد أعفاهم الإمبراطور من واجب إمداد
فرق الجيش بالمياه، بموجب قانونه لعام 500 م، وقد أزال الإمبراطور بموجب ذلك القانون
هذا كأيور الناس، ويسعون بشئى الطرق لتجنبه، وبقدر الإمكاني تفاديها، لما فيه من أعباء بدنية
وجسدية، تضعف بنيتهم وتسبع عجزاً لأطرافهم.

وينسب لأنستاسيوس قانونه لعام 512 م، والذي أبطل بموجبه عادة "وشم العبيد"
"إنه أرادتنا أن نُحرر من يعانون تحت نير العبودية، فكيف نرضى أن
يستعبد الأحرار؟" (1)، والقانون يرفع من قدر ومكانة الإمبراطور، فقد أزال وصمة عار كانت
توسم بها الإنسانية منذ أمد بعيد.

وحفاظاً على موارد المياه، فقد حذر أنستاسيوس كل من تسله له نفسه سحب المياه من
القوات العامة للاستخدام الخاص دون تصريح إمبراطورى، وأنذر من يفعل ذلك بغرامة قدورها
عشرة أطلال من الذهب (2)، وبهذا القانون أعلن أنستاسيوس من واجب المصلحة العامة على
حساب المصلحة الخاصة، لأن القوات العامة كانت مخصصة لخدمة مراقب الدولة مثل

(10 عبد التواب وأخرون، مدخل إلى الدراسات الإنسانية، القاهرة، 2007، ص 142)

(1) Joshua the Stylite, Op, Cit., p. 30.


(3) Codex Justinianus, XI. 43. 1 and 2.

(4) Codex Justinianus, XI. 43. 11.

(5) Codex Justinianus, XI. 43. 11.

(6) Codex Justinianus, XI. 43. 11.
الحمامات العامة والكنائس والأدبية وغيرها من دور المناسبات العامة، وليس لأصحاب المزارع الخاصة.

قائمة المصادر والمراجع

- المختصرات.

أولاً: المصادر الأجنبية.

ثانياً: المصادر الأجنبية العربية.

ثالثاً: المراجع الأجنبية.

رابعاً: المراجع العربية.
- المختصرات:

B : Byzantion

CSHB : Corpus Scriptorum Historiae Byzantinae

DHGE : Dictionnaire D’Histoire et de Geographie Ecclesiastics

EB : Encyclopaedia Britannica

ODB : Oxford Dictionary Byzantium

PG : Patrologia Graecae
أولاً: المصادر الأجنبية:

Codex Justinianus, Eng Trans by Blume (F.H), (University of Wyoming, 2005), Without Pages Number, on the Internet: http://www.uwyo.edu/lawlib/blume-justinian.

Evagrius, The Ecclesiastical History of Evagrius, Eng Trans by Whittby (M.), (Liverpool, 2000).


John of Antioch, Fragments, Eng Trans by Mariev (S.), (Berlin, 2008).

Joshua the Stylite, Chronicle, Eng Trans from Syriac by Wright (C.W.), (Cambridge, 1882).

Malalas, Chronicle, Eng Trans by Jefferys (E.), (Melbourne, 1988).

Marcellinus, Chronicle of Marcellinus, Eng trans by Croke (B.), (Sydeny, 1995).


ثانياً: المصادر الأجنبية المغربية:

- بروكوبيوس القيصرى، التاريخ السرى، ترجمة على زيتون، دمشق، ٢٠٠٣.
- مدونة جستنيان في الفقه الروماني، ترجمة عبد العزيز فهمي، القاهرة، ٢٠٠٥.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:


Lebeau (C), Histoire du Bas Empire, Tome 7, (Paris, 1927).


Vasiliev (A.A.): Justin the First, (Cambridge Massachusetts, 1950).

History of the Byzantine Empire, (Madison, 1984).

رابعًا: المراجع العربية:

أحمد نوزي، الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب، الجزء الأول، بيروت، 1988.


- أورمان، الإمبراطورية البيزنطية، ترجمة مصطفى طه بدر، القاهرة، 1965.

- بيروت (نورمان)، الإمبراطورية البيزنطية، ترجمة حسين نورس ومحمود يوسف زايد، القاهرة، 1950.


- رستوفتزف (ميغيل)، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والأقتصادي، ترجمة ومراجعة زياد علي ومحمد سليم سالم، ج، القاهرة، 1967.


- زبيدة محمد عطا، الدولة البيزنطية من قسطنطين حتى أنطونيوس، القاهرة، بدون تاريخ.

- سيد أحمد على الناصرى، الروم من القرية إلى الإمبراطورية، القاهرة، 1976.


- الروم والشرق العربي، القاهرة، 1993.
العدد السادس عشر (٢٠١٥) الجزء الثاني

- الناس والحياة في مصر زمن الرومان في ضوء الوثائق والآثار، ٣١ ق.م – ٢٤١ م، القاهرة ١٩٩٥.
- عفاف سيد صبره، تاريخ الدولة البيزنطية، القاهرة، ٢٠١٢.
- على عبد السؤال وآخرون، مدخل إلى الدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- محمد فتحي الشاعر، السياسة الشرقية للإمبراطورية البيزنطية في القرن السادس الميلادي "عصر جوستنيان"، القاهرة، ١٩٨٩.